تبلغ المصروفات ٨٦٠ مليار ريال

صدور الميزانية العامة للدولة للعام المالي ١٤٣٦ / ١٤٣٧هـ

أقر مجلس الوزراء الميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٦/١٤٣٧هـ وذلك في جلسته الاستثنائية التي رأسها نيابة عن خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، أيده الله، صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع، حفظه الله، في قصر اليمامة بمدينة الرياض مؤخرًا.

ووجه خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود، أيده الله، كلمة ضافية، لإخوانه وأبنائه المواطنين، أعلن فيها الميزانية.

وفيما يلي نص الكلمة التي تشرف بإلقائها معالي الأمين العام لمجلس الوزراء الأستاذ عبدالرحمن بن محمد السدحان:

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

إخواني وأبنائي المواطنين

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

نعلنُ على بركة الله وبحمده وتوفيقه، ميزانيةَ العام المالي القادم ١٤٣٦/١٤٣٧هـ والتي تبلغ مصروفاتها (٨٦٠،٠٠٠،٠٠٠،٠٠٠) ثمانِ مئة وستين مليار ريال، وهي استمرار للإنفاق على ما يدعم التنميةَ الشاملةَ والمتوازنةَ، وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين، وإيجاد مزيد من الفرص الوظيفيةَ لهم بالقطاعين العام والخاص.

إخواني

لا يخفىَ عليكم ما يمر به الاقتصادُ العالمي من ضعف في النموّ، أسهم إضافةً إلى ما تمرُّ به السوقُ البترولية العالمية من تطوّرات في انخفاضٍ كبير في أسعار البترول.

وقد جاءت توجيهاتُنا للمسؤولين بأن تأخذ ميزانية العام القادم بعين الاعتبار هذه التطورات وترشيد الإنفاق، مع الحرْص على كلِّ ما من شانه خدمةُ المواطنين وتحسينُ الخدمات المقدمة لهم، والتنفيذُ الدقيق والكفْءُ لبرامج ومشاريع الميزانية، وما تمّ إقراره من مشاريعَ وبرامجَ لهذا العام المالي والأعوام الماضية، وما يُسْهمُ في استدامة وضْع المالية العامة القوي، وأن تعطى الأولويةُ في العام المالي القادم لاستكمالِ تنفيذ المشاريع المقرّة في الميزانيات السابقة، وهي مشاريعُ كبيرة.

نحنُ متفائلون من أنّ النُمَوَّ الاقتصَاديَّ سيستمرُّ بإذن الله مدفُوعًا بنشَاط القطاع الخاص، واستمرار تعزيز التكامُل بين القطاعَين العام والخاص، ومواصلة تحسين أداء القطاع الحكومي، وتطوير التعليم باعتباره أساسَ التنمية، ومعالجةَ اختلالات سوق العمَل لإيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين والتنمية المتوازنة بين المناطق، والاستخدامِ الأمْثَل للموارد.

إخواني

إن بلادكم ولله الحمد تنعمُ بالاستقرار والأمن والذي نسألُ الله أن يُديمَه، ومسؤوليتُنا جميعا صيانتُه والمحافظةُ عليه لمواصلة مسيرة النموِّ والتنمية. وأدعُو المسؤولين كافةً لبَذل أقْصَى الجهُود لتنفيذ برامج الميزانية ومشَاريعها بالكَفَاءة والجَودة لتُحقق أهدافها ويَنْعم بها المواطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بعد ذلك تلا معالي الأمين العام لمجلس الوزراء المراسيم الخاصة بالميزانية.

وقدم معالي وزير المالية عرضًا موجزًا عن الميزانية العامة للدولة أوضح فيه النتائج المالية للعام المالي الحالي ١٤٣٥/١٤٣٦ هـ، واستعرض الملامح الرئيسة للميزانية العامة للدولة للعام المالي الجديد ١٤٣٦/١٤٣٧هـ، وتطورات الاقتصاد الوطني، وبين معاليه أن ميزانية العام المالي القادم ١٤٣٦/١٤٣٧ هـ، اعتمدت في ظل ظروف اقتصادية ومالية دولية تتسم بالتحدي حيثُ انخفض النمو الاقتصادي العالمي عن مستوياته السابقة كما انخفض سعر البترول إلى أدنى مستوى له منذ (٢٠٠٩)م إضافة إلى عوامل عدم الاستقرار في بعض المناطق المحيطة.

وقال معاليه إن المملكة ستستمر بناءً على التوجيهات السامية بالاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية لقطاعات التعليم، والصحة، والخدمات الأمنية والاجتماعية والبلدية، والمياه والصرف الصحي، والطرق، والتعاملات الإلكترونية، ودعم البحث العلمي بما يحقق التنمية المستدامة لهذا الجيل والأجيال القادمة، بحول الله، وإيجاد مزيد من فرص العمل للمواطنين، مع بذل المزيد من الجهد للحد من النفقات الجارية خاصة نفقات الرواتب والأجور والبدلات وما في حكمها والتي تمثل قرابة (٥٠) بالمئة من النفقات المعتمدة بالميزانية.